



الجديد في تقرير البرادعي!

التقييم : ممتاز

2008/5/30

أعطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييمها للنشاطات النووية الإيرانية خلال 90 يوما الماضية. هذه الفترة كانت قد منحت لإيران من قبل مجلس الأمن بعد صدور قرار فرض مزيد من العقوبات بموجب القرار 1803، الفرصة التي منحت لإيران ركزت على ضرورة التزام إيران بوقف التخصيب حتى تبدأ جولة من المحادثات الجديدة لحل أزمة الملف النووي الإيراني. الإيرانيون لم يكتفوا بهذا كله واستمروا في عملية التخصيب باعتبار أنها حق سيادي ليس من حق المجتمع الدولي التدخل فيه، لا سيما أيضا وأن الوكالة الدولية على اطلاع بتفاصيل العملية من خلال الكاميرات المنصوبة والتقارير التي تعد حول هذه النشاطات.

تقرير البرادعي، كما هي العادة، يعكس المزاج العام لدى مجلس الحكام في الوكالة والذي لا يبدو أنه مقتنع بأن إيران جادة في وقف التخصيب، وأن المطلوب من الوكالة هو أكثر من أن تأتي بوصف عن تطورات البرنامج النووي الإيراني. يظهر التقرير أن إيران لم تكف بعدم التعاون الكافي مع الوكالة، بل تحرص على حجب معلومات حول طبيعة نشاطاتها النووية، وأن إيران ربما تحاول السير نحو خيارات عسكرية في برنامجها النووي.

التقرير يلفت الأنظار الى جملة من التطورات الهامة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني وهي تلك المعلومات التي تحدثت عن تجارب وأنشطة تفجيرية ربما تكون إيران أجرتها في طريق تحميل صواريخها بالستية بمواد نووية، هذه المعلومات كانت قد نقلت بوسيلة أجهزة استخبارية غربية خلال أواخر العام الماضي.

تقرير الوكالة الدولية لا يبدو أنه يعترف بما سمي بالتوافق الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ايلول 2007، حيث تم الحديث عن ان إيران اجابت على الكثير من تساؤلات الوكالة الدولية، وان بقية التساؤلات ستتم الاجابة عليها قريبا، هذا التوافق عكس أفقا في التعامل بين الوكالة وإيران، وهو الامر الذي اعتقد أنذاك انه سينعكس على تعاون المجتمع الدولي لا سيما مجموعة 1+5 والتي تبدو معنية أكثر من غيرها بالملف النووي الإيراني.

ما يلفت الأنظار حول التقرير هو طريقة التعامل معه، ففي حين تراه الدول الكبرى لا سيما اميركا وفرنسا وبريطانيا والمانيا دليل ادانة جديدا على عدم سلمية البرنامج النووي الإيراني، تراه إيران انه يفتقر الى المصداقية وأنه موجه سياسيا.

التناول الاعلامي ركز على ان إيران لم تتعاون وانها اخفت معلومات، لكن في الحقيقة يوجد الكثير في التقرير مما هو اهم. فهو يتساءل عن اجتماعات عليا عقدتها الحكومة الإيرانية حول البرنامج النووي في عام 1984، كما يتساءل حول محتوى الرسالة التي ارسلت من رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رافسنجاني عام 2006 والتي تتحدث حول امكانية ان تحصل إيران على اسلحة نووية.

كما يطرح التقرير تساؤلات حول سفر بعض الاشخاص الذين لهم علاقة بالبرنامج النووي في الفترة 1989-2001 الى خارج إيران، ويرى التقرير ان إيران اعترفت بسفر هؤلاء لكنها اكدت ان سفرهم لم يكن له ارتباط بالبرنامج النووي.

التقرير يحتوي الكثير من هذه التساؤلات التي تثير الاهتمام والتي هي بدورها تثير تساؤلات حول طبيعة عمل الوكالة والحد الذي تصل اليه في تحقيقاتها، لا سيما ان هناك من المتبرعين من اجهزة الاستخبارات العالمية المستعدة لتزويد الوكالة بمعلومات لا يبدو ان الوكالة تمر عليها من دون استخدامها.

ان تقرير الوكالة الدولية يبدو تكرارا لتقارير سابقة في استنتاجه حول عدم تعاون إيران بشكل كاف مع الوكالة، لكنه يبدو ان هناك بعض الجديد ولكنه جديد يتعلق بالتطورات المحيطة بصدور التقرير. في هذا الاطار يمكن الحديث عن اربعة عناصر تسلط الضوء على الجديد في التقرير وهي:

اولا؛ التقرير اعاد اجواء التوتر للمنطقة لا سيما بعد التفاوض الذي تبع اتفاق الدوحة، وهو الاتفاق الذي صورت فيه إيران بانها احد المنتصرين، من هنا فإن التقرير جاء ليبيغ إيران في قصص الاتهام والادانة ولا سيما من قبل واشنطن وباريس والمانيا ولندن، كما ابقى حالة الشك الاقليمية فيما يتعلق بإيران على حالها.

ثانيا؛ التقرير سيفتح المجال امام قرار عقوبات جديد على إيران لا سيما بعد القرار 1803 والذي بدأ التزام الدول فيه بما في ذلك روسيا التي لم يغادر رئيسها السابق فلاديمير بوتين الكرملين الا بعد ان وقع على قرار يؤكد ضرورة التزام المؤسسات الروسية والشركات بقرار العقوبات المذكور. ان اي عقوبات جديد سيزيد من تحديات الدولة الإيرانية في الجانب الاقتصادي وهو الامر الذي لم يستطع- رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشورى الإيراني السابق والنائب في مجلس الشورى الثامن احمد توكلي - انكاره حين قال "الحصار الاقتصادي اقل كلفة بالنسبة للآخرين لكنه تكلفته باهضة علينا(إيران)".

ثالثاً؛ التقرير يأتي في اتون حرب المبادرات، ففي حين ارسلت ايران مقترحاتها للمجموعة 1+5 والمتضمنة عرض ايران بتقديم تعاون حقيقي في مجالات سياسية وامنية وتأمين مصادر الطاقة وكذلك تعاون في مجال تخصيب اليورانيوم، هذه المبادرة تتزامن مع الحوافز التي سيقدمها خافير سولانا باسم المجموعة 1+5 الى ايران خلال الايام القليلة القادمة، هذه الحزمة التي تبدو نسخة ربما تكون معدلة عن الاقتراح الاوروبي الذي قدم لايران عام 2006 والذي لم تقبله ايران.

كلا المقترحين لا يبدو انهما سيجدان الاذن الصاغية للجهة التي يقدم لها وذلك باعتبار ان التقرير سيعيد القضية اميركا الى الدائرة الاولى باعتبار ان الغموض مايزال يسيطر على البرنامج النووي الايراني، وان وقف تخصيب اليورانيوم هو مفتاح الثقة للبدء في سعي جدي لايجاد حل سلمي للأزمة، فيما سيبقى هذا الامر -على ما يبدو- مرفوضا ايرانيا، وهو الامر الذي سيجعل حقيقة التوتر هي الصفة الغالبة على تطورات هذا الملف.

رابعا؛ التقرير يأتي كذلك في وقت يتسلم فيه كبير المفاوضين الايرانيين السابق على لاريجاني رئاسة السلطة التشريعية في ايران، وهو الامر الذي سيزيد من تفاعل هذه المؤسسة مع تطورات الملف لاحقا مما قد يعكس تدخلا في اتجاه مراجعة تعاون ايران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما اعلن لاريجاني في اول خطاب له كرئيس مؤقت لمجلس الشورى الإيراني، ما لا يبدو أن الأطراف الرئيسية في هذا الملف مستعدين لها على الأقل في هذا الوقت، فمراجعة التعاون تعني مزيدا من الغموض الذي يدفع إلى تقدم في البرنامج يدفع باتجاه ظهور إيران قوة نووية حقيقية، وذلك بعيدا عن أنظار المجتمع الدولي.

محجوب الزويري